جامعة محمد خيضر (بسكرة)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
قسم العلوم التجارية

السنة الجامعية: 2025/2024
المستوى: ثانية ماستر تسويق
مقياس: إدارة سلسلة الإمداد

المحاضرة العاشرة: إدارة سلسلة الإمداد الدولية

International Supply Chain Management - Gestion de la chaîne logistique internationale -

1. تمهيد

من المنظور التاريخي، كانت سلاسل الإمداد بسيطة وكانت تعمل ضمن نطاقات جغرافية محدودة، فكان المنتجون المحليون يصنعون منتجات بسيطة مثل العطور، الأقمشة أو الخبز. وغالبا ما كان يسهل الحصول على جميع المكونات المستخدمة في صناعتها من موقع قريب من مكان استهلاك المنتج النهائي، غير أن سلاسل الإمداد في اقتصادنا الحديث باتت معقدة بشدة، ويشترك فيها عدد كبير من المنتجين من كافة أنحاء العالم، فمثلا الهاتف المحمول قد يحتوي على ألومنيوم مُستخرجٍ في إفريقيا، سيليكون مُنتجٍ في أمريكا الجنوبية، رقائق دقيقة مصنوعة في آسيا، تصميم وبرمجية في أمريكا الشمالية، ومن الممكن أن تكون كل أجزائه قد جُمِّعَت في مصنع بآسيا، قبل أن يتسلمه المستهلكين عبر شركة شحن أوروبية، وهو ما يعني أن المنتج لم يعد محليا ينتج في بلد واحد، بل صارت تشترك في إنتاجه عدة شركات من عدة بلدان، وهو ما يتطلب سلاسل توريد دولية أو عالمية.

2. تعريف سلسلة الإمداد الدولية

يستخدم مصطلح إدارة سلسلة التوريد الدولية أو إدارة سلاسل التوريد العالمية، وهو لا يختلف كثيرا عن مفهوم إدارة سلسلة التوريد (أو الإمداد)، إلا في إضافة بعد العمليات الدولية وإدارتها، وبالتالي يمكن تعريفها كما يلي:

سلاسل التوريد الدولية هي: "شبكات من المنظمات يمكن أن تمتد عبر عدة قارات ودول، بغرض الحصول على المواد، تصنيع المنتجات والخدمات وتوزيعها، وهي تتضمن تدفق المعلومات، العمليات والموارد عبر العالم".

سلسلة التوريد الدولية هي: "العملية التي تنتقل بها السلع والمواد من نقطة المنشأ إلى نقطة الاستهلاك، وتتضمن هذه العملية شبكة معقدة من الموردين والمصنعين والموزعين وتجار التجزئة والعملاء الذين يمتدون في جميع أنحاء العالم، وسلسلة التوريد الدولية مسؤولة عن ضمان تسليم السلع والمواد للمستهلكين في الوقت المناسب وبطريقة فعالة".

إدارة سلسلة التوريد الدولية هي: "مجموعة العمليات المستخدمة لتنسيق الشحن عبر الحدود للسلع والخدمات والمعلومات اللازمة لتوريد وتوزيع المنتجات. إنها تنطوي على العديد من العناصر الوظيفية نفسها لإدارة سلسلة التوريد بشكل عام، ولكنها تحتوي على عوامل معقدة بسبب تحديات الاتصالات، واحتياجات النقل لمسافات طويلة، والمخاوف الجيوسياسية المختلفة التي تأتي مع التجارة عبر الحدود. إلى حد كبير، سلاسل التوريد في السياق الحديث عالمية بطبيعتها".

يتضح مما سبق، أن تعريف إدارة سلسلة التوريد الدولية يشبه تعريف إدارة سلسلة التوريد، والتي هي إدارة تدفق وتخزين السلع أو الخدمات، بدءًا من اقتناء المواد الخام إلى توفير المنتج النهائي للمستهلك النهائي، وهي تشمل عدة أنشطة أهمها النقل، التخزين، إدارة المخزون، التصنيع ...، وفي حالة إدارة سلسلة التوريد الدولية، يفترض هذا التدفق مشاركة شركات من الخارج، بهدف إنشاء شبكة مكونة من شركات عابرة أو خارج الحدود الوطنية.

إذن تختلف سلسلة التوريد الدولية عن المحلية من حيث أنها تشمل موردين وعملاء موجودين في بلدان مختلفة، تشريعات دولية ومحلية في نفس الوقت، إجراءات جمركية للاستيراد والتصدير، تأميل ونقل دولي (بحري بشكل خاص) تنظمه اتفاقيات دولية تعلو على التشريعات المحلية.

3. أهمية سلسلة التوريد الدولية

تعد سلسلة التوريد الدولية جزءًا مهمًا من الاقتصاد العالمي، وتلعب دورًا حيويًا في ضمان قدرة الشركات على العمل عبر الحدود. وبدون سلسلة التوريد الدولية، لن تتمكن الشركات من الحصول على السلع والمواد من الأسواق

الخارجية أو بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية. ولذلك فإن سلسلة التوريد الدولية ضرورية للشركات التي ترغب في الاستفادة من أسواق جديدة وتوسيع عملياتها على مستوى العالم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لسلسلة التوريد الدولية أيضًا أن تساعد في توزيع المخاطر، فإذا كانت منطقة من العالم تشهد اضطرابات سياسية أو اقتصادية، فيمكن للشركات ذات سلسلة التوريد الدولية غالبًا الاستمرار في العمل بسلاسة من خلال الحصول على المواد من مناطق أخرى.

سلسلة التوريد الدولية مسؤولة أيضًا عن تسليم البضائع والمواد إلى المناطق التي تشتد الحاجة إليها. على سبيل المثال، تضمن سلسلة التوريد الدولية وصول مساعدات الإغاثة إلى المناطق المنكوبة في الوقت المناسب. إن الأداء الفعال لسلسلة التوريد الدولية أمر ضروري للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي وتعزيز النمو الاقتصادي.

4. خصائص سلسلة التوريد الدولية

رغم أن سلاسل التوريد الدولية قد يتم تعريفها بشكل مختلف قليلاً أو تخدم أغراضًا مختلفة اعتمادًا على الشركة التي تستخدمها، إلا أنها تشترك في بعض الخصائص التي من أهمها:

- تتطلب الشحن لمسافات طويلة، وبالتالي أنواعًا مختلفة من تقنيات وأنظمة الشحن، كما أنها تتضمن مخاوف مختلفة عن الشحن المحلي، فتكون أوقات التسليم أطول، والمعدات مختلفة، والتعقيد أكبر سواء باستخدام الطرق الجوية أو البحرية أو السكك الحديدية بين البلدان.
- تمتد عبر اللغات والثقافات المتنوعة، فعلى الرغم من أن اللغة الإنجليزية هي لغة التجارة الدولية، إلا أن هناك الكثير من التفاعلات الإقليمية التي تحدث بألسنة أخرى. هناك أيضًا تحديات كبيرة في التواصل الثقافي يجب معالجتها، حيث قد يكون للكلمات والمفاهيم معاني مختلفة.
- تتعامل مع الجمارك والعمليات التنظيمية الدولية، فعبور الحدود يعني التعامل مع شبكة جديدة كاملة من الاعتبارات في التنظيم والمتطلبات القانونية، والتخليص الجمركي يمكن أن يشكل تحديًا كبيرًا لدرجة أن هناك شركات موجودة لمعالجته في بعض البلدان لمعالجته بشكل سريع.
- تحتاج إلى قدرات اتصالات دولية، فعندما تبدأ في إجراء اتصالات على بعد عدة مناطق الزمنية، يصبح التوقيت مشكلة في الاتصال، ورغم أن الإنترنت تخلص تقريبًا من مكالمات الهاتف الدولية عبر الكابلات البحرية التي اعتاد مديرو سلسلة التوريد العالمية تحملها، لكنها لم تقض على صعوبة محاولة الوصول إلى مسؤول الميناء في زنجبار (تنزانيا)، عندما تتصل من مكتب نيويورك في الساعة 3 مساءً، لأنه تكون الساعة في 11 ليلا في زنجبار.
- تتأثر بالقضايا الجيوسياسية، حيث صارت مندمجة في قضايا أكبر تتعلق بالعلاقات الدولية، فالعلاقة بين شركتين في بلدين والتي تتسم بالعقلانية التامة والمنفعة المتبادلة، قد تنقلب رأساً على عقب عندما يقرر الساسة في أي من البلدين فرض ثقلهم، فالتوترات الدولية، والحمائية، والمنافسة قد تؤدي إلى عرقلة سلسلة التوريد العالمية المخطط لها على أفضل نحو.

5. عوامل تطورسلاسل الإمداد الدولية:

في العصر الحالي، تحصل الشركات على مُدخلاتها من جميع أنحاء العالم ليتسنى لها الاستفادة من أنسب المكونات اللازمة لتجميع منتجاتها. وقد أسهمت في هذا التطور عدة عوامل من أهمها:

أ. تحرير التجارة الخارجية:

وذلك من خلال إزالة الحواجز الجمركية (الرسوم الجمركية)، والحواجز غير الجمركية (قيود كمية، نوعية، إدارية ... إلخ)، وخاصة بعد إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GAAT في 1947، والتي عرفت عدة جولات من المفاوضات، انتهت بإنشاء إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC، مما أدى إلى نمو التجارة العالمية بـ 7% بين

1995 و2000 لترتفع بـ 9% بين 2000 و2008، وبفعل الأزمة المالية العالمية 2009/2008 تراجع معدل نمو التجارة العالمية إلى 4% بين 2010 و2017.

وقد أدت الاتفاقيات التجارية الدولية إلى جعل التنبؤ بالتجارة أكثر سهولة، عن طريق ما حققته من تيسير في إبرام وتنفيذ العقود التجارية، وتخفيض في تكلفتها من خلال تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما سمح تحرير حركة رؤوس الأموال والسلع بتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنشاء سلاسل إمداد دولية، تسمح بالوصول إلى مصادر المواد الأولية، مواقع التصنيع والتجميع، مراطز التوزيع والاستهلاك أينما كانت في العالم.

ب. تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

لقد صارت تكنولوجيا المعلومات ركيزة تبادل السلع والخدمات، حيث أتاحت للشركات أن تتواصل بيسر تام مع شركات أخرى على الجانب الآخر من العالم، مما خفّض تكاليف الاتصالات بشكل كبير، ومن أبرز استخدامات التكنولوجيا في مجال سلاسل الإمداد نظم التبادل الإلكتروني للبيانات ونظم التتبع اللوجستي للبضائع ووسائل النقل:

- **التبادل الالكتروني للبيانات:** هو انتقال المساندات المتعلقة بالنقل والإمداد الدولي من حاسب لآخر في شكل رسائل نمطية موحدة من حيث بنائها والمعلومات التي تحتويها، بحيث يمكن للحاسب الآلي التعامل معها مباشرة دون تدخل العنصر البشري، وهو ما يسمح بالسرعة والدقة في العمليات المادية والإدارية لسلاسل الإمداد،
- **نظام التتبع اللوجستي:** هو نظام معلومات الإمداد الذي يهدف لتحسين فعالية النقل من خلال تحديد موقع وسائل النقل المستعملة أثناء النقل أو في مواقع الربط بينها(الموانئ، المستودعات، المحطات)، والحصول على المعلومات قبل وصول البضائع، وهو يقدم لذوي العلاقة معطيات سليمة في الوقت الحقيقي حول عمليات النقل، بما يسمح لهم من تحسين التسيير وتنسيق الأعمال واتخاذ القرارات، ومن الوسائل المستعملة في تتبع البضائع ووسائل النقل نذكر: نظام التموضع العالمي Global Positioning system (GPS)، تقنيات موجات التردد اللاسلكي Radio frequency identification (RFID)، كود الإجابة السريعة quick response code (QR)، الباركود Bar code، الهواتف الذكية وغيرها.

ج. تطور تكنولوجيا صناعة السفن:

لقد زادت أحجام السفن وسرعتها، وصارت هناك سفن متخصصة في أنواع معينة من البضائع، مثل سفن الحاويات، سفن البضائع الصب، سفن الدحرجة لنقل السيارات والمركبات، سفن المواشي، ناقلات الغاز المميع والبترول...إلخ، إضافة إلى سفن البضائع العامة التي تناقص دورها.

د. تغير التقسيم الدولي للعمل (عولمة الإنتاج):

صار المنتج الواحد لا يصنع في دولة واحدة، بل صار كل جزء منه يصنع في بلد حيث التكلفة الأقل والمهارات الأوفر، ثم يجمع في دولة أخرى، ليصدر بعد ذلك لباقي دول العالم، وهكذا صارت التجارة الدولية للقطع والمكونات تشكل ثلث التجارة العالمية، وهي حصرية بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدول المختلفة، وكل ذلك زاد من توسع وتعقيد سلاسل الإمداد الدولية.

هـ. ثورة التحوية (الحاويات):

أحدثت الحاويات ثورة في عالم شحن البضائع، وغيرت أنظمة الشحن العالمية، واليوم يتم نقل 90% من البضائع بالحاويات التي ترص على سطح الناقلات البحرية العملاقة، ويبلغ عدد الشحنات التي يتم شحنها على مستوي العالم حالياً 200 مليون حاوية سنوياً، وساهم توحيد قياس الحاويات على مستوى العالم في تغيير قياسات السفن والسيارات وعربات القطارات لتناسب أحجام وسعات الحاويات طول 20 و40 قدماً.

6. تحديات سلاسل الإمداد الدولية:

رغم تطور إدارة الإمداد الدولية، مازالت تواجهها الكثير من المشاكل التي تتطلب معالجتها باستمرار، ولعل من أبرزها:

أ. تنوع القوانين (محلية/ دولية) يؤدي إلى نزاعات بين أطراف عقود النقل الدولي باستمرار، وبالتالي يجب تحديد القوانين والاتفاقيات التي ستطبق، وهذا بفعل وجود منظمات واتفاقيات دولية تحكم قوانين النقل المختلفة.
ب. ضرورة التحكم في زمن الإمداد (التدفقات) للوصول للزمن الأمثل في تنفيذ التدفقات (أقل انقطاع في الشحنات)، مما يتطلب التخطيط المسبق والرقابة المستمرة على الأنشطة اللوجستية.
ج. التحكم في تكاليف الإمداد للوصول للتكاليف المثلى في التدفقات الدولية (تكلفة خدمات أدنى، توافق أفضل بين الوسائل، تفضيل الاستراتيجيات اللوجستية التعاونية، اختار النظم الجمركية الأكثر ملاءمة لكل وضعية...).
د. التحكم في المخاطر من خلال حماية البضاعة باستخدام الحاويات، مناولة أقل بوحدات التحميل النمطية كالطبليات، احترام شروط النقل للبضائع سريعة التلف أو الخطرة، التأمين الدولي...، وهو ما يرفع من تكاليف أنشطة الإمداد.
هـ. رغم تعدد أنماط ووسائل النقل، فإنه يبقى خاضعا قيود كثيرة، مثل خصائص وطبيعة البضائع، درجة تطور البنى التحتية، التسهيلات المتاحة، شروط الإرسال/ التسليم أو العبور التي تفرضها البلدان، لذا يجب الاهتمام بطبيعة وحجم البضائع، نوع التغليف...
ز. اختلاف الأنظمة الاقتصادية بين البلد المصدر والبلد المستورد في المجالات المالية والنقدية والضريبية والجمركية والتجارية، وهو ما يؤدي لاختلاف ممارسة الأعمال اللوجستية في الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية.
ك. السياق الدولي غير المستقر، حيث الأزمات الاقتصادية المتكررة، النزاعات التجارية بين الدول، التغيرات المناخية، الكوارث الطبيعية والبيئية، الأوبئة والحروب...).

7. سلاسل الإمداد العالمية في ظل جائحة كورونا

أدت الجائحة في ذروتها إلى انتشار إغلاق المصانع، فانتقلت التداعيات إلى حلقات سلاسل الإمداد عندما عانت مواضع أخرى في خطوط التجميع العالمية ذات الصلة من نقص المُدخلات الوسيطة التي كانت توردها تلك المصانع. وبينما كانت الإمدادات مقيدة بسبب الجائحة، ارتفع الطلب على السلع إلى مستوى فاق الاتجاهات السابقة عليها، حيث قام المستهلكون القابعون في بيوتهم بتحويل إنفاقهم من الخدمات التي تستلزم مُخالَطَة كثيفة (كتناول الطعام خارج المنزل والسفر) إلى السلع التي تتيح لهم العمل والتعلم واللعب في المنزل. وبعبارة أخرى، أدت الجائحة إلى ارتفاع الطلب على السلع بدرجة حادة غير معتادة في وقت كانت فيه قدرة العالم على الإمداد بتلك السلع تواجه تحديات غير مسبوقة. ولم يفلت من التداعيات إلا القليل من حلقات سلسلة الإمداد، التي أصبح بعضها مادة ثابتة في التقارير الإعلامية، مثل ندرة المعروض من أشباه الموصلات على نطاق واسع. بل إن الموانئ باتت هي الأخرى نقاط اختناق للتجارة العالمية، مع تكدس سفن الحاويات خارج المرافئ الرئيسية.

وبالتالي، كانت مشاركة البلدان في سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة جالبة للتكاليف والمنافع في الوقت ذاته. فمن جهة، عرَّضت هذه المشاركة البلدان لعواقب الإغلاق العام وإغلاق المصانع في البلدان الأخرى. ومن جهة أخرى، سمحت المشاركة بالحصول على إمدادات من السلع الأجنبية في وقت تضرر فيه الاقتصاد المحلي بضراوة من جرّاء الجائحة، وإجمالا، تشير الأدلة إلى أن سلاسل الإمداد العالمية أحسنت التكيُّف أثناء الجائحة، حيث حلّت البلدان الأقل تضررا نسبيا محل البلدان الأشد تضررا من الجائحة.

8. مستقبل سلاسل الإمداد العالمية بعد الجائحة

كَشَفت انقطاعات سلاسل الإمداد خلال الجائحة عن أهمية الصلابة في مواجهة الأزمات - أي قدرة سلاسل الإمداد على مواصلة العمل حتى عند الإصابة بصدمات. وفي الآونة الأخيرة، أدت موجة تفشي المتحوِّر أوميكرون والحرب في أوكرانيا إلى زيادة عدم اليقين المحيط بسلاسل الإمداد. وفي أعقاب ذلك كله، تعكف الشركات وصناع السياسات حاليا على مناقشة عدة خيارات من شأنها إعادة صياغة سلاسل الإمداد:

- أولا، دعا البعض إلى "إعادة توطين الأنشطة الإنتاجية" – أي الانفصال عن سلاسل الإمداد العالمية عبر نقل الإنتاج الخارجي إلى بلده الأصلي والمحلي.

- ثانيا، نادى البعض بزيادة التنوع - أو بعبارة أخرى، زيادة عدد الموردين الأجانب لأي مُدخل، حتى وإن أدى ذلك إلى زيادة في التكاليف. ويتيح ذلك للمنتجين تجاوز صدمات التوريد بصورة أفضل، ما لم تضرب الصدمة جميع البلدان المُورِّدة في آن واحد.
- ثالثا، قد تقرر الشركات الاحتفاظ بمخزون زائد. ذلك أن الاحتفاظ بمستوى أعلى من المخزون يجعلها أقدر على تجاوز صدمات التوريد المؤقتة.

9. الاستراتيجيات الرئيسية لإدارة سلسلة التوريد الدولية

إن سلسلة التوريد الدولية غالبا ما تكون معقدة للغاية، نظرًا لوجود قوانين ولوائح وجمارك وبنية تحتية مختلفة في الدول المختلفة. وهذا قد يجعل من الصعب الحصول على المواد وإنتاج المنتجات وتوزيعها بشكل فعال. ومع ذلك، فبالتخطيط والتنفيذ المناسبين، يمكن لسلسلة التوريد الدولية أن تكون ناجحة للغاية، ومن أبرز الستراتيجيات المستخدمة في هذا المجال:

- **تحسين إدارة المخزون**، والتأكد من توفر الكميات المثالية في جميع الأوقات، أي تجنب تراكم المخزون أو نفاده في أي نقطة من نقاط سلسلة الإمداد في أي مكان في العالم، وهنا يلعب تبادل المعلومات، التنسيق والتعاول بين كل الأطراف في سلسلة الإمداد العالمية دورا أساسيا في تخفيض تكاليف ومخاطر المخزون؛
- **المرونة والتكيف**، حيث أن سلسلة التوريد يجب أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات في الأسواق الدولية للمواد والمنتجات والعوامل الأخرى التي قد تؤثر عليها؛
- **الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء**، والتي أصبحت أكثر وأكثر أهمية حيث يفضل الأشخاص في جميع أنحاء العالم استخدام أجهزتهم المحمولة كطريقة أسرع للعثور على ما يحتاجون إليه والحصول عليه؛
- **التخصيص أو التوجه بالعملاء Customization**، يعني أن سلسلة التوريد سيتم تعديلها بحيث تكون قادرة على تلبية متطلبات كل عميل على حدا، هذه المتطلبات صارت تتميز بالتفرد والتغير، وهو ما يتطلب التوجه بالعميل وليس بالمنتج، أي الانتقال من تقيم منتج واحد للجميع One to al إلى منتج خاص لكل عميل One to One؛
- **الاستدامة**، وهو اتجاه أصبح بارزًا بشكل متزايد في إدارة سلسلة التوريد الدولية، فمع الأخذ في الاعتبار أن الوقود الأحفوري هو سلعة محدودة وملوثة للبيئة، وبالتالي يجب استخدامها بطريقة ذكية، مع إعطاء الأولوية لإعادة تدوير المنتجات والأغلفة واستخدام الطاقات المتجددة.

10. كيفية استخدام سلسلة التوريد الدولية

رغم أن سلسلة التوريد الدولية هي نظام ضخم ومعقد، مما يجعل من الصعوبة التعامل معه، ومع ذلك، فإن فهم كيفية عمل سلسلة التوريد الدولية أمر ضروري للشركات التي تعمل في السوق العالمية، وفيما يلي بعض التوجيهات عند استخدام سلسلة التوريد الدولية:

- تطوير فهم واضح للمكونات المختلفة لسلسلة التوريد الدولية، حيث أنه تتكون من العديد من الأطراف والعمليات، وتشمل تدفقات للمواد، المعلومات، المستندات والأموال، وتتطلب استيعاب عدة قوانين محلية ودولية.
- تحديد أجزاء سلسلة التوريد الأكثر أهمية لعمل الشركة، حيث غالبا يتم التركيز على الأطراف التي تساهم في خلق القيمة للمؤسسة، فقد يكون مورد مادة أساسية للإنتاج؛ وكيل عبور أو مشتري أجنبي.
- العمل مع مقدمي الخدمات اللوجستية ذوي الخبرة، الذين يمكنهم مساعدة الشركة في تحسين سلسلة التوريد الخاصة بها، وخاصة شركات لوجستيات الطرف الثالث 3PL، التي تتكفل بكل الخدمات اللوجستية من الباب إلى الباب، وشركات لوجتسيات الطرف الرابع 4PL التي تقدم الاستشارات والربط ومع الأطراف التي تحتاجها الشركة في عملياتها الدولية.
- استخدام التكنولوجيات الحديثة، حيث هناك العديد من الحلول البرمجية الرائعة التي تساعد في إدارة سلسلة التوريد بشكل أكثر فعالية، ومن أبرز هذه البرامج: تخطيط موارد الشركة **(ERP)** Enterprise Resource Planning؛ نظام إدارة المخازن **(WMS)** Warehouse Management System؛ تخطيط متطلبات المواد **(MRP)** Material Requirements Planning، ومن أبرز تكنولوجيات تتبع السلع: الرمز الشريطي Bar Code؛ شفرة الاستجابة السريعة Quick Response

code: (QR Code)؛ موجات التردد اللاسلكية Radio Frequency Identification (RFID)؛ نظام المواقع العالمي Global Positioning System (GPS)؛ إنترنت الأشياء Internet of Things T(Io)؛ ...

- الاطلاع الدائم على التغييرات والتطورات في السوق الدولية، ومن ثم تعديل استراتيجية سلسلة الإمداد للتكيف مع تلك التغيرات، من هذه الاستراتيجيات: تعدد الموردين؛ مورد وحيد (عقود طويلة الأجل)؛ الاستعانة بمصادر خارجية جديدة؛ استبدال موردي مواد أو خدمات لوجستية؛ اقتحام أسواق جديدة للتوزيع ....

الخلاصة

إن سلسلة التوريد الدولية تشكل عنصراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، فهي تمكن الشركات من الوصول إلى الموارد والأسواق في مختلف أنحاء العالم، كما تساعدها في تحقيق وفورات في التكاليف من خلال اقتصاديات الحجم، ومن خلال فهم كيفية العمل في البلدان المختلفة داخل سلسلة التوريد الدولية، يمكن للشركات تطوير استراتيجيات لإدارة عملياتها بشكل أفضل وتحسين ربحيتها، ومن خلال التخطيط الدقيق، يمكن للشركات الاستفادة من الفرص التي تنشأ عن العولمة المتزايدة والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتبسيط العمليات عبر الحدود.